واما بالنسبة لغزو الاقتصاد الاسرائيلي لاسواق الضفة الشرقية بشكل غير مباشر عن طريق استيراد الضفة الغربية للمنتوجات الاسرائيلية ذات الضفة الاحلالية وليست المكملة للمنتوجات المصدرة للضفة الشرقية فتظهر بشكل واضح من خلال تحليل تطور ميزان التجارة بين الضفتين خلال السنوات الثلاث الاولى من الاحتلال .

على الرغم من أن الضفة الغربية مثلت ٤٠ ٪ من الانتاج الزراعي و٢٠ ٪ من الانتاج الصناعي فقط قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ من مجموع الانتاج الاردني السنوي(٨) الا أن ميزان التجارة الحالي بين الضفتين يميل وباتساع كبير لصالح الضفة الغربية وتتشكل بنوده من منتجات استهلاكية محلية في الضفة الشرقية اكثر منها سلعا تصديرية . فبينما بلغت قيمة ما صدرته الضفة الشرقية للضفة الغربية ٢٤٤٩ مليون ليرة اسرائيلية نجد انها استوردت ما قيمته ٦٩ مليون ل. أ. من الضفة الغربية عام ١٩٦٩ . اي بفرق لصالح الضفة الغربية مقداره ٤٤٠١ مليون ل. اسرائيلية تساوي نحو ٥٠٥ مليون دينار أردني (الجدول رقم ٤) الا أن الخطورة لا تكمن بالقيمة الاجمالية هذه بل بنوعية السلع المتبادلة بين الضفتين حيث يغلب على سلع الاستيراد من الضفة الغربية السلع الصناعية . فعلى الرغم من سياسة الحكومة في عمان والتي عملت على مركزة اهم الصناعات الاردنية في الضفة الشرقية وعلى الرغم من أن الضفة الغربية كانت المستهلك الدائم وليس المصدر للصناعات في الضفة الشرقية اجمالا الا اننا نلاحظ ان ميزان التبادل التجاري الصناعي هو في صالح الضفة الغربية بعد ١٩٦٧ ، مما قلب موازين حركة تنقل السلع الصناعية لصالح الانتاج الصناعي في الضفة الغربية وبالتالي اسرائيل . ومن هنا باتت اسواق الضفة الشرقية مركزا لتسويق البضائع الصناعية شبه الاسرائيلية مما ساعد على توقف أو خسارة العديد من المشاريع المشابهة في الضفة الشرقية كمصانع التريكو والاحذية والزجاج والمنسوجات والصابون في عمان والزرقاء .

ان التدقيق في ميزان التجارة بين الضفتين للسنوات ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ والذي أمكن الحصول عليه من كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٧٠ (لغياب الاحصاءات الاردنية) يبين مجموعة من الظواهر والنتائج التالية :

١ ــ يميل ميزان التجارة لصالح الاراضي العربية المحتلة بعد ٦٧ وبنسبة متزايدة سنويا مما يفسح المجال لتسرب المنتوجات الاسرائيلية لاسواق الضفة الشرقية نتيجة لتداخل المواد الاولية وتكاليف الانتاج الاسرائيلية في سلع الاستيراد الزراعية والصناعية ولان الاراضي العربية المحتلة تستهلك سلعا اسرائيلية بديلة للسلع التي تستوردها الضفة الشرقية خاصة وأن الضفة الغربية لا تعتبر بلدا صناعيا بل على العكس من ذلك لاتزال تستورد السلع الصناعية الاولية . فبالنظر لميزان التجارة بينها وبين اسرائيل نجد انها تستورد بالدرجة الاولى المنتوجات الصناعية الاسرائيلية . فمن اجمالي مستوردات الضفة الغربية البالغ ٢٩٥،٤ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٩ هناك ٢٣٦ مليون ل. أ قيمة المستوردات من اسرائيل منها ١٩٧،١ مليون ل. أ سلع وبضائع صناعية(٩).

٢ ــ أن اسرائيل تركز على غزو اسواق الضفة الشرقية بالسلع الصناعية عن طريق تشديد القيود على المنتجات الزراعية وتخفيف شروط تصدير المنتجات الصناعية مما ادى الى تزايد تصدير الضفة الغربية الى الضفة الشرقية من البضائع الصناعية من ٢٣،٢ مليون ل. أ سنة ١٩٦٨ الى ٣١،٤ مليون ل. أ سنة ١٩٦٩ ، وتناقص في تصدير السلع الزراعية من ١٣ مليون ل. أ عام ٦٨ الى ١٢،٧ مليون ل. أ عام ١٩٦٩ (جدول رقم ٢) .

٣ ــ في الوقت الذي تعتبر فيه اسواق الضفة الشرقية اهم الاسواق لبضائع التصدير في الضفة الغربية فان الاقتصاد الاردني لا يستفيد من اسواق الضفة الغربية تصديرا الا بنسبة ضئيلة لا تتناسب مع القدرة الاستهلاكية للضفة الغربية او حركة الاستيراد منها .